ما المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؟

تقييم دولى

ملخص

United Nations Development Programme

ملخص تنفيذى

بناءً على استعراض ٥٠ دراسة قُطرية، ينتهى هذا التقييم إلى أن الموارد والخبرة اللازمتين لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية موجودتان. وسوف يحتاج تسريع التقدم على مدى السنوات الخمس المقبلة إلى التركيز على مواصلة الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات التدخلية المثبتة، والتوقف نهائياً عما لا ينجح منها.

حدثت انخفاضات ملحوظة فى معدلات الفقر عالمياً. كما حدث تحسن كبير فى معدلات الالتحاق بالمدارس والمساواة بين الجنسين فى المدارس. والتقدم واضح فى تقليل وفيات الأمهات والأطفال وزيادة علاجات فيروس الإيدز وضمان الاستدامة البيئية. وعلى الرغم من حدوث تطورات طيبة فى الشراكة العالمية، حيث وفّت بعض البلدان بالتزاماتها، فإن البلدان الأخرى يمكنها فعل ما هو أكثر.

وفيما تتراجع نسبة الفقراء، نجد أن العدد المطلق للفقراء فى جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء فى ازدياد. فالبلدان التى حققت تخفيضات سريعة فى فقر الدخل لا تحقق بالضرورة التقدم نفسه فى المساواة بين الجنسين والاستدامة البيئية. وغياب التقدم فى خفض انتشار فيروس الإيدز يحدّ من التحسن فى وفيات كل من الأمهات والأطفال. علاوة على ذلك، فإن الاهتمام بجودة التعليم والخدمات الصحية ربما يكون قد عانى فى خضم الاندفاع نحو توسيع التغطية.

ويتعرض التقدم فى الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً لتهديد من اقتران ارتفاع أسعار الغذاء بأثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. فقد تراجع النمو الاقتصادى فى كثير من البلدان، بالإضافة إلى انخفاض الاستثمار الأجنبى المباشر والتحويلات وكذلك انخفاض الصادرات وأعداد السياح، وهو ما أدى إلى فقدان عدد كبير من الوظائف. والتخفيض المستدام للفقر والجوع معرض للخطر نتيجة التأثر بتغير المناخ، لا سيما فى مجال الإنتاج الزراعى. كما أن ضعف قدرة المؤسسات فى بيئات الصراع وما بعد الصراع يبطئ التقدم فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويضع التوسع العمرانى السريع ونمو الأحياء الفقيرة ضغطاً على الخدمات الاجتماعية.

الرسائل الرئيسية

يلاحظ هذا التقييم أن هناك تضافراً مهماً بين الأهداف الإنمائية للألفية. فتسريع إنجاز هدف معين غالباً ما يسرع التقدم فى أهداف أخرى. ففى الأسر المعيشية التى تغلب على نسائها الأمية، نجد وفيات الأطفال أعلى، مما يقتضى ضمناً وجود روابط بين التعليم وتمكين المرأة وصحة الأطفال. وفى ضوء هذه الآثار التضافرية والتأثيرات المضاعفة، يجب إعارة جميع الأهداف اهتماماً متساوياً وتحقيقها فى وقت واحد. وهذا يتطلب نهجاً متعددة القطاعات وتنسيقاً بين مختلف هيئات التنفيذ. فتحقيق مستويات التعليم المستهدفة يسهم فى الحد من الفقر ووفيات الأطفال. فالأطفال المولودون لأمهات يفتقرن لتعليم رسمى يزداد احتمال معاناتهم من سوء التغذية أو موتهم قبل سن الخامسة مقارنة بالمواليد الذين يولدون لأمهات أتممن المرحلة الابتدائية. وعندما يكون عائل الأسرة المعيشية حاصلاً على شكل ما من أشكال التحصيل العلمى، تكون مستويات فقر الأسرة المعيشية أقل أيضاً. على سبيل المثال، فى بابوا غينيا الجديدة، يشكل من يعيشون فى أسر معيشية يعولها شخص لم يحصل على تعليم رسمى أكثر من ٥٠ فى المائة من الفقراء.

التزامات السياسات تقرر النجاح فى الأهداف الإنمائية للألفية. إن الإستراتيجيات الموضوعة محلياً بناءً على تشاور ومشاركة وطنيين من خلال هياكل سياسية تمثيلية، ومؤسسات مسؤولة ومؤهلة، وموظفين عموميين محفوزين بدرجة كافية، هى السبيل إلى التنفيذ الفعال لإستراتيجيات وسياسات الأهداف الإنمائية للألفية. وأثناء الصراع، تكون الجهات الفاعلة من غير الدول فى وضع أفضل لتقديم الخدمات الاجتماعية. وبناء قدرات المؤسسات واستعادة الوظائف الحكومية الجوهرية مطلوبان فى أوضاع ما بعد الصراع. ففى جنوب السودان، نجد الفجوة الموجودة فى توفير التعليم الأساسى، بعد عقود من الصراع، يجرى الآن سدّها من جانب وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدنى الوطنى والدولى فى إطار مبادرة التعليم من أجل التنمية. كما أن تطبيق العدالة مثال آخر. ففى أعقاب الصراع، يميل الناس إلى تفضيل تطبيق العدالة على يد جهة غير الدولة أو جهة محلية على اللجوء إلى أنظمة العدالة الرسمية. ففى أفغانستان، يفضل ٨٥ فى المائة من السكان اللجوء إلى المجالس القروية أو القبلية أو رجال الدين المحليين.

التخفيضات السريعة فى الفقر والجوع هى نتيجة ارتفاع نصيب الفرد من النمو المدفوع بالإنتاجية الزراعية وخلق فرص العمل والتوزيع العادل للدخل والأصول والفرص. ودعم الزراعة من خلال توفير المستلزمات الزراعية يزيد الإنتاج ويعزز الأمن الغذائى. كما أن التغير الاقتصادى الهيكلى مدفوع باستثمارات

عامة فى البنية الأساسية، ونقل التكنولوجيا ونشرها، وتخصيص القروض المنهجى للتنمية الصناعية. ويصبح من المطلوب نظام تجارة لا يضر بالقدرة الإنتاجية. وهناك حاجة إلى سياسات اقتصاد كلى توسعية تركز على مستويات الناتج والتوظيف المستهدفة من أجل اجتذاب القطاع الخاص.

شهدت الصين انخفاضاً فى عدد الفقراء فى المناطق الريفية من ٢٥٠ مليون فى ١٩٧٨ إلى ٢٩ مليون فى ٢٠٠٣. وحققت الدخول الريفية نمواً أسرع من الدخول الحضرية، مما كان له أثر إيجابى مباشر على مستويات الفقر. فزيادة بنسبة ١ فى المائة فى الدخل أدت إلى نقص بنسبة ٢ فى المائة فى مستويات الفقر. وتتمثل أهم العوامل فى توفير المستلزمات الزراعية مثل المخصبات والبذور بأسعار مدعمة.

تعد موريشيوس وبوتسوانا مثالين ناجحين على التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى أفريقيا جنوب الصحراء. ويمكن تحقيق تحسينات إضافية فى هذه البلدان بمواجهة التفاوتات. ففى موريشيوس، ارتفع الفقر -قياساً على خط الفقر الوطنى- من ٧,٧ فى المائة فى ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٨ فى المائة فى ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وهذه الزيادة مرتبطة بتوزيع الدخل المتدهور. فقد ارتفع معامل دجينى من ٠,٣٧ فى ٢٠٠١-٢٠٠٢ إلى ٠,٤٠ فى ٢٠٠٦-٢٠٠٧. والتباينات المكانية عنصر أساسى فى التفاوت فى كثير من البلدان النامية. وبلغ متوسط النمو الاقتصادى فى بوتسوانا ٩ فى المائة خلال السنوات القليلة السابقة على الأزمة المالية والاقتصادية. ولكن معدلات البطالة ظلت قرب ١٨ فى المائة. ولم تنمُ الدخول الريفية بالسرعة ذاتها كالدخول الحضرية. فى ضوء معامل دجينى يبلغ ٦١ فى المائة، نجد أن التفاوت يبطئ التقدم فى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إن هدف تخفيض أعداد الفقراء عالمياً بمقدار النصف يمكن تحقيقه بحلول عام ٢٠١٥، ولكن ينبغى أن ينصبّ التأكيد أيضاً على تقليل العدد المطلق للفقراء وفى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا، انخفضت نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار يومياً بمقدار ١٠ نقاط مئوية بين عامى ١٩٩٠ و٢٠٠٥، ولكن أشد ما يقلقنا هو أن عدد الفقراء ازداد من ٨٧٧ مليون إلى أكثر من مليار شخص فى ٢٠٠٢، مدفوعاً بالدرجة الأولى بارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكانى. وهذا اتجاه مشجع حيث انخفض عدد الفقراء إلى ٩٨٤ مليون شخص فى ٢٠٠٥.

ويمكن تحقيق تحسن سريع عندما تتم مساندة استثمارات جانب العرض فى التعليم والصحة والمياه والصرف الصحى بسياسات جانب الطلب، وأهمها إلغاء الرسوم على المستخدمين. فإلغاء الرسوم المدرسية يمكنه أن يؤدى إلى زيادات كبيرة فى معدلات الالتحاق بالمدارس. حيث أدت سياساتُ استرداد التكاليفِ العشوائية التى طُبقت فيما مضى إلى تقليل الطلب على الخدمات، وخصوصاً بين الفقراء والفتيات. وكثير من البلدان، من بينها إثيوبيا وغانا وكينيا وموزنبيق وملاوى ونيبال وتنزانيا، ألغت الرسوم المدرسية على المستوى الابتدائى. وقد تلت هذه الإجراءات طفرات فى معدلات الالتحاق

ويؤدى الاستثمار فى العاملين الصحيين المهرة، ولا سيما القابلات، إلى تقليل وفيات الأمهات والأطفال. والحصول على علاج فيروس الإيدز وبرامج الوقاية بالمجان ينقذ الأرواح. كما يؤدى الاستثمار فى المياه والصرف الصحى والإسكان وغيرها من البنية الأساسية، وخصوصاً فى المناطق الفقيرة، إلى إحراز تقدم فى عدد من الأهداف الإنمائية للألفية. فمصر حالياً على طريق تحقيق المستويات المستهدفة الخاصة بصحة الأم. وهذا التقدم هو نتيجة استثمارات من جانب وزارة الصحة والسكان لزيادة الحصول على رعاية التوليد الأساسية وخدمات المواليد، وعلى الأخصّ بين الشرائح السكانية الضعيفة فى صعيد مصر.

ضمان حصول الفتيات بلا قيد على خدمات صحية وتعليمية وأصول منتجة يساعد على إحراز تقدم فى جميع الأهداف الإنمائية للألفية. يرتبط ازدياد معدلات التحاق الإناث بالمدارس بتحسين صحة الأسر ومقادير المواد الغذائية التى تستهلكها. ويساهم تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم فى جميع الأهداف الإنمائية للألفية. وتزيد العدالة فى توفير الأرض والمستلزمات الزراعية الناتج بدرجة كبيرة وتضمن الأمن الغذائى. إن التمكين القانونى للفقراء، وخصوصاً المرأة، ضرورى لتحسين إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية بما فى ذلك الأرض والائتمان. ففى كمبوديا وجمهورية قيرغيز، الأرجح أن تكون النساء بلا أرض أو أن يمتلكن مساحات أرض أقل كثيراً من نظرائهن الذكور. وتحسن الإصلاحات الدستورية والقانونية من تمكين المرأة وتزيد مشاركتها السياسية. وقد عالجت جنوب أفريقيا أيضاً مشاركة المرأة فى المناصب السياسية. حيث تشغل النساء أكثر من ٤٠ فى المائة من المقاعد فى البرلمان ومجلس الوزراء والمجلس الوطنى فى الأقاليم. كما أن ثلاثة من أصل ست مدن كبرى رؤساء بلديتها من النساء. كما أن توفير البنية الأساسية للأسر المعيشية مع مصادر الطاقة والمياه يقلل عبء الأنشطة المنزلية ويزيل العراقيل أمام ذهاب الفتيات إلى المدرسة أو اشتغالهن بالعمل الحر أو مشاركتهن فى أسواق العمل.

إن الإجراءات التدخلية المستهدفة، بما فى ذلك برامج الحماية الاجتماعية والتوظيف، هى السبيل إلى تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويساهم التحصين الجماعى وتوزيع الناموسيات والعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية فى إنقاذ الأرواح. ولكن الإجراءات التدخلية المستهدفة والإجراءات التدخلية لعلاج أمراض معينة يجب أن تعزز الأنظمة الصحية وألا تخلق هياكل موازية. وتوفر برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية إمكانية فعالة التكلفة للحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وتحد برامج التوظيف الحكومية من الفقر وتعمل كسياسات مناهضة للتقلبات الدورية فى أوقات الأزمات الاقتصادية. أولاً، أدى برنامج صندوق الأسرة البرازيلى وبرنامج أوبورتونيدادس المكسيكي للتحويلات النقدية إلى زيادة كل من معدلات الالتحاق بالمدارس ومعدلات الحضور وكذلك تقليل معدلات عمالة الأطفال. وقد حقق كلا البرنامجين نجاحات فى التعليم نظراً للحوافز النقدية الإضافية المقدمة للالتحاق. وفى بنغلاديش، ارتبطت الحوافز النقدية الممنوحة للطالبات فى إطار برنامج منح طالبات المدارس الثانوية بحدوث زيادات فى معدلات الالتحاق بالمدارس.

وتعدّ مساندة تنويع سبل كسب العيش بعيداً عن الأنشطة التى تتأثر بالمناخ إستراتيجيةً أساسية من إستراتيجيات الأهداف الإنمائية للألفية. وتفيد إمكانية الحصول على الطاقة والأنشطة منخفضة الكربون الأسر المعيشية من خلال إمدادها بالطاقة وخلق فرص عمل فى الأنشطة غير الزراعية. عادة ما تسبب مصادر الطاقة التقليدية تلوث الهواء الداخلى، مما يكون له آثار صحية خطيرة، وخصوصاً على الأطفال. ويجب أن تكون موارد تمويل التكيف مع التغير المناخى إضافية علاوة على تدفقات المساعدات الحالية. وفى بنغلاديش، تعدّ تربية مجموعة مختارة من أنواع البط القادر على العيش بقليل من الماء وفى درجات حرارة مرتفعة والذى يستهلك النباتات غير المائية المتاحة بسهولة جزءاً من الإستراتيجية الخاصة ببناء المرونة تجاه المناخ.

تعبئة الموارد المحلية هى المصدر الرئيسى للتمويل المستدام للأهداف الإنمائية للألفية. يؤدى توسيع الوعاء الضريبى وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب إلى تدبير موارد مهمة. ولكن التغييرات فى الهياكل الضريبية يجب ألا تؤدى إلى تراجع فى الإيرادات الإجمالية، كما هى الحال أثناء الانتقال من الضرائب التجارية إلى ضرائب القيمة المضافة. والضرائب التصاعدية مطلوبة لتجنب الأعباء الثقيلة على السلع والخدمات التى يستهلكها الفقراء أكثر من غيرها. وسياسات القطاع المالى مطلوبة لزيادة رصيد المدخرات الوطنية المتاحة للحكومات والقطاع الخاص. وفى أقل البلدان نمواً، يبلغ مجموع الإيرادات كنسبة من إجمالى الناتج المحلى ما بين ١٤ و١٨ فى المائة. ولكن النسبة التى تتسق مع الأهداف الإنمائية للألفية من الإيرادات ربما تكون أكبر من ٢٠ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى. تتضح الحاجة الملحة إلى تعبئة الموارد الوطنية نظراً لأن الإنفاق على الأهداف الإنمائية للألفية يشتمل على زيادة دائمة فى النفقات الجارية. ويمكن أن تصرف هذه النفقات على معلمين وممرضات وأطباء إضافيين. ويتطلب التمويل المستدام لهذه النفقات حصة أكبر من الإيرادات الضريبية فى الدخل الوطنى، الذى هو نفسه مدفوع بمستوى نصيب الفرد من إجمالى الناتج المحلى.

تحتاج الشراكة العالمية إلى بذل جهد أكبر من أجل خلق بيئة مواتية دولية متّسقة. هناك حاجة ملحّة إلى الوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين إمكانية التنبؤ والفعالية وتقسيم العمل وأنماط الصرف. وترتبط مساندة الميزانية بتحقيق نتائج أفضل فى الأهداف الإنمائية للألفية. وتكون المساعدة الإنمائية الرسمية فعالة عند توفيرها كمنح وتوزيعها بعدالة من خلال منظمات متعددة الأطراف. ويلزم اتخاذ إجراء لجعل سياسات التجارة مفيدة لأقل البلدان نمواً. واتساق السياسات مطلوب لئلا نقوّض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات متضاربة. ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة ٣٠ فى المائة بالقيمة الحقيقية فيما بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٩. وفى ٢٠٠٩ تم صرف إجمالى قدره ١١٩,٦ مليار دولار، يمثل ٠,٣١ فى المائة من إجمالى الدخل القومى المجمّع لأعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، مقابل ٦٤ مليار دولار فى ١٩٩٨. والواضح أن إحراز تقدم فى توفير الخدمات الصحية والتعليمية والخدمات الأساسية الأخرى ما كان ليتحقق دون المساعدة الإنمائية الرسمية فى كثير من البلدان. وعلى الرغم من هذه الاتجاهات المشجعة، فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بدأت تترك آثارها على ماليات البلدان وبالتالى على الحصة المخصصة للمساعدة الإنمائية.

خطة عمل الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٠-٢٠١٥

تواصل الأهداف الإنمائية للألفية إتاحة الفرصة للمجتمع الدولى للحد من الفقر بأبعاده الكثيرة، بداية من إنقاذ الرضع من الموت قبل الأوان إلى الحفاظ على البيئة لأجيال المستقبل. وبناءً على الشواهد التى تم جمعها وتحليلها، يقدم هذا التقييم خطة العمل التكميلية والتعزيزية التالية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥:[١]

(١) مساندة التنمية التى تقودها البلدان المعنية والحوكمة الفعالة. إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مشروط بالتزامات البلدان تجاه الأهداف والأهداف الفرعية. ويقرر اختيار السياسات والأسلوب الأنسب لتطبيقها مقدار ما يمكن تحقيقه من تقدم فى الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب وضع إستراتيجيات التنمية محلياً بناءً على إجماع وطنى واسع يتحقق من خلال التشاور والمشاركة الجادة من جانب أصحاب المصلحة المباشرة غير الحكوميين، شاملين الفئات الضعيفة. كما أن الهياكل السياسية التمثيلية والمؤسسات المسؤولة والموظفون العموميون المحفزون بدرجة كافية، هم عماد التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية للألفية. وأثناء الصراع، وبحسب السياق المحلى، يجب الاعتراف دولياً بآليات الحوكمة غير الرسمية والجهات الفاعلة من غير الدول باعتبارها مؤسسات لا مركزية لتقديم الخدمات. وبناء قدرات المؤسسات واستعادة الوظائف الحكومية الجوهرية مطلوبان فى أوضاع ما بعد الصراع. وكما أشار هذا التقييم، فإن تسريع تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية سيكون له أثر إيجابى على الأهداف الأخرى. وهذا يعنى ضمناً الحاجة إلى مساندة النهج متعددة القطاعات. ويجب التأكيد على أهمية التنسيق بين الوزارات الرئيسية وهيئات التخطيط والتنفيذ على مختلف المستويات، الوطنية منها ودون الوطنية.

(٢) تعزيز النمو الاقتصادى الشامل الذى يراعى مصالح الفقراء. إن التخفيضات السريعة فى الفقر والجوع هى نتيجة ارتفاع نصيب الفرد من النمو الاقتصادى المدفوع بالإنتاجية الزراعية وكثافة التوظيف والتوزيع العادل للدخل والأصول والفرص. وعلاوة على الجهود المبذولة لتخفيض أعداد الفقراء بمقدار النصف، ينبغى توجيه الاهتمام إلى تقليل العدد المطلق للفقراء. ويمكن لمساندة الزراعة من خلال توفير المستلزمات الزراعية (المخصبات، الائتمان، البذور المحسنة، إدارة المياه) المساهمة فى زيادات الإنتاج والأمن الغذائى. وتوسيع أنشطة القطاع الخاص غير الزراعى ضرورى للتغيير الاقتصادى الهيكلى. ويشتمل اجتذاب القطاع الخاص على الاستثمار الحكومى فى البنية الأساسية ونقل التكنولوجيا ونشرها. وتظهر الشواهد وجود حاجة إلى تعبئة وتخصيص الائتمان للتنمية الصناعية، واعتماد نظام تجارة مفتوح لا يضر بالقدرة الإنتاجية المحلية. وهناك جولة صديقة للتنمية فى الدوحة ينبغى عقدها فى غضون سنتين، كما ينبغى تقديم مساندة إضافية للتجارة فيما بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمى. وهناك حاجة ملحة إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق أمام صادرات أقل البلدان نمواً، ولا سيما بالنسبة للسلع غير الأساسية. كما أن سياسات الاقتصاد الكلى التوسعية، التى تركز على الناتج الحقيقى وأهداف التوظيف، مطلوبة لزيادة الاستثمارات الحكومية وتحسين إمكانية الحصول على الائتمان وتشجيع الصادرات. ينبغى أن يكون لدى البلدان النامية حيز السياسات كي تركز على أهداف متعددة إلى جانب انخفاض معدلات التضخم، وتستخدم أدوات الاقتصاد الكلى المتعددة، ولا تعتمد بإفراط على المتغيرات النقدية.

(٣) زيادة الاستثمارات العامة فى التعليم والصحة والمياه والصرف الصحى والبنية الأساسية. تؤدى الاستثمارات فى المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية القروية وفى تدريب العاملين فى مجال الرعاية الصحية والتعليم إلى إحراز تقدم كبير نحو تغطية عامة وخدمات عالية الجودة. وينبغى تحقيق المستوى المستهدف لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع والبالغ ٢٠ فى المائة من الإنفاق العام على التعليم. وبالمثل، ينبغى تحقيق المستوى المستهدف لإعلان أبوجا الصادر عن الاتحاد الأفريقى والبالغ ١٥ فى المائة من الإنفاق العام على الصحة. ويمكن عمل تحسينات سريعة عندما تتم مساندة استثمارات جانب العرض التى تكمّل الإستراتيجيات الوطنية بسياسات جانب الطلب، وأهمها إلغاء الرسوم على المستخدمين فى مجالى التعليم والصحة. فإمكانية الحصول على علاج من فيروس الإيدز بالمجان والاستثمارات فى برامج الوقاية ضرورية لإنقاذ الأرواح. كما أن الاستثمار فى العاملين الصحيين المهرة، ولا سيما القابلات، يقلل وفيات الأمهات والمواليد حديثى الولادة والأطفال. وفى أوضاع الصراع، يجب أن تؤخذ الجهات من غير الدول وآليات الحوكمة غير الرسمية فى الاعتبار لتقديم الخدمات مع تعزيز قدرات الدولة فى الوقت نفسه فى بيئات ما بعد انتهاء الصراع. وتكون الثمار ملحوظة عندما توضع الاستثمارات فى المياه والصرف الصحى والإسكان والبنية الأساسية الأخرى مع إعارة اهتمام خاص للمناطق الريفية والأحياء الفقيرة.

(٤) الاستثمار فى توسيع نطاق الفرص المتاحة للنساء والفتيات وتعزيز تمكينهن اقتصادياً وقانونياً وسياسياً. إن ضمان إمكانية حصول الفتيات بلا قيد على الخدمات الصحية والتعليم، فى المرحلتين الابتدائية والثانوية، يساعد على إحراز التقدم فى جميع الأهداف الإنمائية للألفية. فالأطفال المولودون لأمهات لم

١ لا يقصد أن تكون خطة العمل شاملة أو قابلة للتطبيق على كل المستويات. فهناك كثير من العوامل الخاصة بكل دولة والتى تؤثر على نتائج الأهداف الإنمائية للألفية، وهو ما لا يسمح مدى هذا التقييم بتغطيته.

يحصلن على تعليم رسمى أقرب إلى المعاناة من سوء التغذية أو الموت قبل سن الخامسة من المواليد الذين يولدون لأمهات أتممن تعليمهن المدرسى. كما تعزز الإصلاحات الدستورية والقانونية وبشكل مباشر مشاركة المرأة السياسية. ويؤدى توفير البنية الأساسية للأسر المعيشية، مثل مصادر الطاقة البديلة والمياه والكهرباء، إلى تقليل عبء الأنشطة المنزلية ويزيل العراقيل أمام ذهاب الفتيات إلى المدرسة واشتغال النساء بالعمل الحر أو مشاركتهن فى أسواق العمل. وينبغى تعزيز تمكين المرأة فى سوق العمل من خلال الحوافز المتضمنة فى شراكات القطاعين العام والخاص والتى تعالج عدم التوازن بين الجنسين فى أماكن العمل. وإمكانية حصول المرأة على أصول منتجة مثل الأرض والائتمان ضرورية لتمكينها اقتصادياً. وتشكل المالية العامة التى تراعى الفوارق بين الجنسين أداة فعالة لمعالجة عدم التوازن بين الجنسين فى الحق فى تملك الأراضى ومستويات الدخل.

(٥) زيادة الإجراءات التدخلية المستهدفة، بما فى ذلك برامج الحماية الاجتماعية والتوظيف. تحقق الشراكات مع جماعات المجتمع المدنى المحلية والدولية نجاحاً جيداً عند استهلال الإجراءات التدخلية ذات النتائج السريعة. ويساهم التحصين الجماعى وتوزيع الناموسيات والعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية فى إنقاذ الأرواح، لا سيما عندما تتم على نحو متكامل. وتوفر برامج الحماية الاجتماعية والتحويلات النقدية إمكانية فعالة التكلفة للحصول على المكملات الغذائية والفحوص الصحية الدورية والتعليم. ويمكن أن يكون للبرامج التى تستهدف المرأة أثر مضاعف على الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية. فبرامج المساعدة الاجتماعية تخفض أيضاً التعرض للمخاطر أثناء الأزمات والصدمات. وهناك شواهد قوية تظهر أن برامج التوظيف العامة تؤثر على الحد من الفقر بشكل أسرع نوعاً ما، وتتيح للبلدان منخفضة الدخل فرصة اعتماد سياسات مناهضة للتقلبات الدورية. ويجب تعزيز آليات الاستهداف لتجنب الإسراف فى التحويلات. ومن الضرورى استدامة برامج التحويلات الاجتماعية، وذلك بهدف المضىّ نحو التغطية الشاملة كهدف نهائى.

(٦) مساندة التكيف مع المناخ وتعزيز إمكانية الحصول على الطاقة وتشجيع التنمية منخفضة الكربون. إن التوصل إلى اتفاقية عالمية بشأن تغير المناخ مطلوب لمساندة أصحاب الموارد القليلة على التكيف مع آثاره. ويجب أن تكون الموارد الخاصة بتمويل التكيف مع تغير المناخ إضافة إلى تدفقات المساعدات الحالية. وهناك حاجة إلى دمج سياسات تغير المناخ وسياسات الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك حاجة ملحّة إلى مساندة تنوع سبل كسب العيش بعيداً عن أنشطة كسب العيش سريعة التأثر بالمناخ. وتعدّ إدارة الموارد الطبيعية المستدامة جانباً أساسياً من جوانب نهج النمو الأخضر. ويجب تعزيز قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان ذات المناطق الساحلية الشاسعة -العرضة للمخاطر المناخية والكوارث الطبيعية والتى تفتقر إلى المرونة فى مواجهتها- لتجنب نقض إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. ومن الممكن أن يكون تعزيز قدرات تقليل المخاطر فى البلدان المعرضة للمخاطر، بمساندة من الصناديق الإقليمية والعالمية للتأمين ضد أخطار الطقس، مفيداً فى هذا الشأن. وتمضى النساء فى البلدان النامية ما يصل إلى ٢٥ فى المائة من أوقاتهن فى حمل الحطب والوقود مسافات طويلة، معرضين صحتهن وسلامتهن للخطر. ومصادر الطاقة التقليدية عادة ما تسبب تلوث الهواء الداخلى، مما ينتج عنه آثار صحية خطيرة، وخصوصاً على النساء والأطفال. وتزويدهم بطاقة نظيفة شىء لا غنى عنه.

(٧) تسريع تعبئة الموارد الوطنية لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. إن الكثير من البلدان تعمل على توسيع وعائها الضريبى وتحسين كفاءة تحصيل الضرائب. ويجب تعزيز القدرات المؤسسية لدى الهيئات الضريبية، مع ضمان الشفافية والمساءلة فى استخدام الموارد العامة فى الوقت نفسه. ويجب أن تكون التغييرات فى الهياكل الضريبية سلسة من أجل تجنب حدوث انخفاض فى إجمالى الإيرادات كما هى الحال أثناء الانتقال من الضرائب التجارية إلى ضرائب القيمة المضافة. فالتدرج فى فرض الضرائب مطلوب لتجنب الأعباء الثقيلة على السلع والخدمات التى يستهلكها الفقراء أكثر من غيرها. وتحسين كفاءة الإنفاق العام ممكن من خلال تخفيض تكلفة الوحدة لتوفير السلع العامة، دون تقليل الخدمات العامة، كيفاً أو كماً، وكذلك من خلال تقليل الإسراف فى الإنفاق. والبلدان التى تعتمد على الصناعات الاستخراجية تحتاج إلى مساندتها فى التفاوض بشأن العقود وتحقيق الإيرادات من هذا القطاع. وتتيح الإصلاحات الضريبية البيئية فرصاً لتحقيق إيرادات مع تشجيع التنمية منخفضة الكربون فى الوقت نفسه. كما أن الضرائب المخصصة المؤقتة -لتمويل تحدٍّ طبى معين على سبيل المثال- يمكن أن تكون مفيدة. وهناك حاجة إلى سياسات للقطاع المالى لزيادة رصيد المدخرات الوطنية المتاحة للحكومات والقطاع الخاص. فأقل من نصف الأسر المعيشية فى البلدان النامية لديها إمكانية الحصول على الخدمات المالية، مقارنة بأكثر من ٧٠ فى المائة فى العالم المتقدم.

(٨) ضمان خلق الشراكة العالمية بيئة مواتية للأهداف الإنمائية للألفية. ينبغى أن توفى الشراكة بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسّن إمكانية التنبؤ والفعالية وتقسيم العمل وأنماط الصرف. وقد ازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية حتى ٢٠٠٩ بنسبة ٣٠ فى المائة بالقيمة الحقيقية منذ ٢٠٠٤. ويبلغ العجز بين مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية المتوقع لعام ٢٠١٠ وما وُعد بتقديمه فى غلن إيغلز فى ٢٠٠٥ هو ١٧,٧ مليار دولار فقط، أو ٠,٠٥ فى المائة من إجمالى الدخل القومى للدول المتقدمة. وهذه الفجوة الصغيرة يمكن سدها، حتى فى ظل الظروف التى خلقتها الأزمة المالية والاقتصادية، مع السعى فى الوقت نفسه إلى المستوى المستهدف البالغ ٠,٧ فى المائة من إجمالى الدخل القومى. وسوف تساعد المساءلة عن الالتزامات السابقة على تحسين جودة وفعالية الالتزامات الجديدة. وتظهر الشواهد أن مساندة الميزانية ترتبط بتحسين نتائج الأهداف الإنمائية للألفية. وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية كمنح وتمديد فترة السماح للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة بشروط ميسرة إلى أقل البلدان نمواً إلى ما بعد ٢٠١٥ سوف يتفادى التسبب فى أعباء دين جديدة. ويجب توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية أيضاً بشكل أكثر عدالة بين البلدان من خلال منظمات متعددة الأطراف. كما أن مزيداً من الإعفاء من الدين و/أو تأجيل سداد الدين الخارجى الرسمى -حيثما أمكن- من شأنه أن يزيد الحيز المالى لدى البلدان. وتتيح آليات التمويل المبتكرة على المستوى الدولى، مثل الضرائب البيئية والضرائب على المعاملات المالية، فرصاً جديدة لتمويل الاستثمارات ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية، ولكن ينبغى ألا تصرف الانتباه عن المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. ومطلوب إجراء لجعل الأفضليات التجارية الأحادية أكثر نفعاً لأقل البلدان نمواً. كما أن تحسين اتساق السياسات مطلوب لعدم تقويض تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من خلال سياسات متضاربة مثل الإعانات الزراعية والحواجز التجارية.

United Nations Development Programme
One United Nations Plaza
New York, NY 10017, USA
Tel: +1-212-906-5000
Fax: +1-212-906-5001
www.undp.org